

المضطربة»

«فرانس برس» أنه سُمع إطلاق عبارات نارية بأسلحة خفيفة ودوي انفجارات عند الجانب السوري من الحدود التركية السورية، مرجحة أن إطلاق النار مصدره قمة تلة تطل على الخط الفاصل بين البلدين على بعد نحو كيلومتر من المكان، فيما تحدثت وكالة «أسوشيتد برس» عن أن الجنود السوريين قد وصلوا في إطار حملتهم العسكرية التي يقومون بها في محافظة إدلب إلى منطقة الحمبوشية التي لا تبعد سوى 2 كيلومتر عن مقر احتشاد الآلاف من السوريين على الجانب السوري من الحدود التركية.

على صعيد متصل، كشف رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جاكوب كيلينبرغر، أنه حصل على وعد من السلطات بالسماح للجنة بزيارة «المناطق المضطربة» في سوريا، في أعقاب المحادثات التي أجراها مع رئيس الوزراء السوري عادل سفر ووزير الخارجية وليد المعلم.

ونقل بيان للصليب الأحمر عن كيلينبرغر قوله «إن المحادثات تناولت حصر المسائل الإنسانية وكانت صريحة»، مشيراً إلى أن «المسؤولين السوريين كانوا منفتحين، واتفق على منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري حرية الوصول إلى المناطق المضطربة».

من جهته، أعلن الناطق باسم مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، دريان ادواردن، أن القرى الواقعة على مسافة 40 كلم حول مدينة جسر الشغور السورية (شمال غرب) والتي شهدت أعمال عنف في مطلع الشهر «مقفرة»، وذلك بعد الزيارة التي نظمتها الحكومة في مدينة جسر الشغور قرب الحدود مع تركيا أول من أمس.

(أ.ب.، أ.ف.ب.، يو.بي.أي، رويترز)

لنية موسكو باستخدام حق الفيتو ضد أي قرار يستهدف دمشق في مجلس الأمن الدولي.

كلام أدلى به بوتين خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي فرانسوا فيون الذي بدا كأنه انضم إلى الخطابات النارية التي عادة ما يلقيها وزير خارجيته الآن جوبيه ضد النظام السوري، بإعلانه أن «مجلس الأمن الدولي لا يمكن أن يصمت لفترة أطول» حيال ما يجري في سوريا، مشيراً إلى أنه «اقتراب الوقت الذي سيكون فيه على الجميع تحمل مسؤولياتهم». وجرم رئيس الوزراء الفرنسي بأن وزيره جوبيه «سيتابع التباحث خلال مائدة غداء (مع بوتين) بشأن هذا الموضوع المثير للقلق»، في إشارة إلى تجديد مساعي الاتحاد الأوروبي بإقناع روسيا بعدم استخدام الفيتو الخاص بها ضد مشروع قرار الرباعي الأوروبي لإدانة النظام السوري. واعتُرف فيون بأن لفرنسا «مقاربة مختلفة» عن روسيا بشأن هذه القضية، غير أنه أعرب عن تفاؤله بإمكان التقاء تلك المقاربتين. أما الاتحاد الأوروبي، فسارع إلى التعبير عن «خيبة الأمل» إزاء خطاب الأسد، متوعداً بتوسيع العقوبات التي يفرضها على سوريا. ولفت وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني إلى أن حكومة بلاده أيضاً ترغب في التوصل إلى قرار من الأمم المتحدة ضد النظام السوري، واصفاً خطاب الرئيس السوري بأنه «مخيب للأمل» أيضاً. ونقلت وكالة الأنباء الإيطالية «أكبي» عن فراتيني قوله إن الخطاب جاء «مخيباً للأمل، فكنت أمل الكثير من الرئيس السوري الذي فقد الإحساس بالواقع».

(الأخبار، أ.ف.ب.، رويترز، يو.بي.أي)

الأردن: استقالة العدوان احتجاجاً على تقييد الحريات الإعلامية

تتجه حكومة معروف البخيت في الأردن نحو المزيد من التعقيدات، مع استقالة ثالث وزير منها، على خلفية معارضته الشديدة لقوانين الإعلام الجديدة التي يجدر وصفها برأيها بـ«قوانين عرفية»

عمات - محمد السهموري

مع استقالة وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، طاهر العدوان، في الأردن، أمس، تكون حكومة معروف البخيت قد تلقت الضربة الثالثة، التي من شأنها أن تزيد ترنح هذه الحكومة. وقدم العدوان، المتحدث باسم الحكومة، استقالته بسبب «تشريعات تقييد الحريات الإعلامية». وأكدت مصاحبه داخل الحكومة أن الخلافات بين البخيت والعدوان طفت إلى السطح منذ فترة بسبب التباينات في المواقف بين الطرفين. لكن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت بالتعديلات التي أدخلت على قانوني العقوبات والمطبوعات والنشر، التي دفعت بهما الحكومة للمناقشة خلال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب. وكان الوزير المستقيل، قد توعد الحكومة قبل استقالته، في حال حملها قانوني العقوبات والمطبوعات والنشر إلى جلسة البرلمان، بالآ بذهب معها لمناقشته، قائلاً: «لقد قطعت على نفسي العهد أمام مجلس الوزراء في الجلسة الأخيرة يوم السبت، بالآ أذهب مع الحكومة إلى البرلمان إذا حملت معها مشاريع قوانين ضد الحريات الإعلامية، لأن هذا يتعارض مع موقفي ومبادئ التي لم أتخل عنها عندما انتقلت من الصحافة إلى الوزارة».

ورأى العدوان أن مشاريع القوانين المقترحة الخاصة بقانون المطبوعات، وهيئة مكافحة الفساد وقانون العقوبات هي «ضربة حقيقية موجبة إلى نهج الإصلاح وإلى الاستراتيجية الإعلامية التي لم يجف حبرها بعد». وقال الوزير المستقيل إن المشروع الخاص بالمطبوعات «يتناقض تماماً مع ما ذهبت إليه هذه الاستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء، والتي تقوم

على تعديل التشريعات القانونية من أجل سقف أعلى للحريات، لا العكس كما تذهب إليه المشاريع الثلاثة التي يتضمنها جدول أعمال الدورة الاستثنائية. وكشف عن وجود ضغوط تمارس على الحكومة مع إصرار داخلها على حزمة القوانين الثلاثة، من دون أن يوضح طبيعة هذه الضغوط ومصادرها. وأشار إلى أنه «في جلسة يوم السبت الماضي، كانت الغالبية المطلقة من أعضاء الحكومة ضد التعديل الخاص بالمطبوعات، لكن يبدو أن هناك إصراراً من داخل الحكومة على الذهاب إلى الدورة الاستثنائية بحزمة القوانين الثلاثة التي لا يمكن أن توصف إلا بأنها قوانين عرفية». وخلال تقديم استقالته، فضل العدوان الحديث عن «الأجواء السائدة ضد الإعلاميين، والاعتداءات المتكررة عليهم، وهو ما يتنافى مع دعوات الإصلاح السياسي



ينعقد البرلمان الأردني ابتداءً من اليوم لبحث مشاريع قوانين لا ولا الانتخابات



الذي لا يمكن أن يقوم على قواعد قانونية وأخلاقية وثابتة بدون مناخ ديموقراطي من الحريات الإعلامية وتحت سقف قوانين الحريات».

وتابع قائلاً إن «هذا وطن الجميع من معارضة وغير معارضة، أصحاب رأي ورأي آخر»، شاكياً «الترخي في التعامل مع ظاهرة الاعتداء على المعارضة ووسائل الإعلام من الحكومة الحالية وأجهزتها». وفي السياق، طمان الوزير المستقيل إلى انحيازه إلى حرية الإعلام والصحافة، مديناً، في الوقت نفسه، القدر والذم وانتحال الشخصية، لافتاً إلى أن «أنصار الفساد والمفسدين والمضللين لهم الصوت العالي والقدرة على إجهاض كل إرادة وطنية مخلصه وصادقة» في حكومة البخيت.

وذكرت مصادر حكومية أن كلاً من وزير التنمية السياسية، وزير تطوير القطاع العام مازن السكاك، ووزير الدولة، وزير الزراعة سمير الحباشنة، توجهوا إلى منزل الوزير المستقيل بعد ظهر أمس، في محاولة منهما لإقناعه بالعدول عن الاستقالة، علماً بأن العدوان هو الوزير الثالث الذي يقدم استقالته من حكومة البخيت بعد كل من وزير العدل حسين مجلي والصحة ياسين الحسين اللذين استقالا (أديباً) على خلفية قضية مغادرة السجين خالد شاهين البلاد، وفق ما أعلن رئيس الوزراء في حينها. وكان ملك الأردن عبد الله الثاني قد أصدر، أول من أمس، مرسوماً يدعو فيه البرلمان لالانعقاد بدورة استثنائية، اعتباراً من اليوم الأربعاء. وذكر بيان للديوان الملكي أن المرسوم يقضي بدعوة البرلمان إلى عقد دورة استثنائية «ستبحث في 22 مشروع قانون بينها قانون الصحافة، وتقدير التحقيق بقضية الكازينو التي أكدت لجنة تحقيق نيابية ألقت لبثتها، تورط مسؤولين حاليين وسابقين بالفساد». وتحت الدورة الاستثنائية أيضاً «مجموعة من القوانين الاقتصادية، منها قانون معدل لقانون الصناعة والتجارة، وقانون المالكين والمستأجرين، وقانون جديد للبلديات ستجري على أساسه الانتخابات البلدية في شهر تشرين الأول المقبل». ولن يكون على جدول أعمال الدورة الاستثنائية مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات المؤقت، ولا قانون الأحزاب السياسية.

عربيات دوليات

نتنياهو: نحتاج لغالبية يهودية في إسرائيل



نقلت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس، عن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (الصورة)، قوله لوزرائه خلال الاجتماع الأسبوعي لحكومته الأحد الماضي، إن عدد اليهود والفلسطينيين بين النهر والبحر ليس ذا شأن، وإن الأمر الأهم هو «الحفاظ على أغلبية يهودية صلبة داخل دولة إسرائيل». وجاءت أقوال نتنياهو خلال استماع إلى تقرير أعده «معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي» بشأن التغييرات الديموغرافية بين اليهود والفلسطينيين. ورأى التقرير أن التوجهات الديموغرافية ستؤدي خلال سنين إلى نشوء غالبية فلسطينية بين النهر والبحر. لكن الوزيرين ليومر ليفنات وعوزي لاندانوا احتجاجاً بشدة على أقوال نتنياهو، وطلبوا عرض معطيات لخبراء آخرين مثل اليميني يورام إيتنغر الذي يدعي أن «التهدد الديموغرافي على إسرائيل ليس خطيراً لهذه الدرجة».

(يو.بي.أي)

الإسرائيليون موافقون على شروط «حماس» لإطلاق شاليط

كشف استطلاع للرأي نشرته «هآرتس» أمس، أن الغالبية العظمى من الإسرائيليين جاهزون لقبول الشروط التي تضعها حركة «حماس» للإفراج عن الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط. وبحسب الاستطلاع، إن 63 في المئة من الإسرائيليين يوافقون على أن تفرج إسرائيل عن ألف أسير فلسطيني، من بينهم 450 طالبت بهم «حماس» وتعدهم إسرائيل «إرهابيين ملطخة أيديهم بدماء إسرائيلية». مقابل استعادة جلعاد شاليط.

(أ.ف.ب.)

إسرائيل أعادت نفايات نووية إلى أميركا لدفنها

أعلن رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية، شاؤول حوريف أن إسرائيل أعادت إلى الولايات المتحدة نفايات نووية من المفاعل «نحال شوريك» بجنوب فلسطين لدفنها. ونقلت «هآرتس» عن حوريف قوله خلال مؤتمر دولي للأمان النووي عُقد في العاصمة النمساوية، فيينا، أول من أمس، إن إسرائيل ستجري تدريباً كبيراً يُحاكي سيناريو مرجعاً في مفاعل ديمونا النووي في أيلول المقبل. ولم يفصح عن حجم النفايات النووية التي أعيدت لأميركا، لكن الصحيفة قالت إن التقديرات تتحدث عن عشرات الكيلوغرامات.

(يو.بي.أي)

العراق: 25 قتيلاً في تفجيرين

«المحافظ عقد اجتماعاً مع رئيس مجلس المحافظة لمناقشة تداعيات الهجوم والتدابير الأمنية الواجب اتخاذها للحيلولة دون تكراره». وأضاف أن «الهجوم الانتحاري المزدوج الذي استهدف منزل المحافظ في منطقة الصوب الصغير بوسط مدينة الديوانية أدى إلى مقتل 25 شخصاً وإصابة عشرات آخرين بجروح بينهم عدد من عناصر الشرطة».

ومحافظة الديوانية (180 كيلومتراً جنوبي بغداد) من المحافظات التي تنعم باستقرار أمني نسبي، حيث لم تشهد منذ فترة طويلة أحداث عنف مماثلة.

من جهة أخرى، قالت الشرطة إن خمسة أشخاص آخرين قتلوا وأصيب تسعة في هجوم آخر عندما انفجرت قنبلة في مطعم ببلدة المسيب على بعد 60 كيلومتراً إلى الجنوب من بغداد.

(رويترز، يو.بي.أي)